مقدمة:

يبين هذا المعيار متطلبات معينة لعرض الأدوات المالية في القوائم المالية .تتناول معايير العرض تصنيف الأدوات المالية الى التزامات وحقوق مالكين، وتصنيف ما يتعلق بها من وأرباح وخسائر أسهم .

وقد كان هذا المعيار يتضمن متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية، إلى أن تم استبعادها من هذا المعيار ونقلها لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) الأدوات المالية :الإفصاحان "والساري المفعول اعتبارا من 2007/1/1

1. هدف المعيار:

يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم (32) الى وضع مبادئ أساسية لعرض الأدوات المالية إما كالتزامات أو حقوق ملكية حيث يتم تطبيق متطلبات هذا المعيار لتصنيف الأدوات المالية وفق مصدر الأداة المالية، الى أصول مالية، والتزامات مالية .وكذلك تصنيف العوائد المتعلقة بها من فوائد وأرباح الأسهم والأرباح والخسائر الناجمة عنها كما يبين المعيار الحالات التي يجب إجراء مقاصة بين الأصول وقف والمطلوبات المالية.

2. نطاق المعيار:

يجب تطبيق هذا المعيار من قبل كافة المنشآت على كافة أنواع الأدوات المالية باستثناء ما يلي :

أ- الحصص في الإستثمارات في المنشآت التابعة والمنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة.

ب- حقوق والتزامات الموظفين بموجب خطط منافع الموظفين بموجب معيار المحاسبة الدولي (19) المتعلق بمنافع الموظفين.

ت- عقود الإلتزامات الطارئة في إندماج الأعمال، وينطبق هذا الإعفاء على المنشأة المشترية فقط.

ث- عقود التأمين بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم.(4)

ج- الأدوات المالية والعقود والإلتزامات بموجب معاملات الدفع على أساس الأسهم التي ينطبق عليها معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (2) المدفوعات على أساس الأسهم"

ح- العقود التي أبرمت ويتم الاحتفاظ بها بغرض إستلام أصل غير مالي وفقا لمتطلبات الشراء او البيع، مثل عقد شراء مواد خام لأغراض التصنيع.

3. التعريفات والمصطلحات الواردة في المعيار:

الأداة المالية: أي عقد يؤدي الى نشوء أصل مالي المنشأة ما وفي نفس الوقت نشوء التزام مالي أو أداة حق ملكية لمنشأة أخرى.

أداة حق الملكية: هو عقداً بين شركتين يبين الحصة المتبقية في أصول منشأة معينة بعد إقتطاع كافة التزاماتها.

أي أن **حقوق الملكية = إجمالي الأصول إجمالي المطلوبات.**

وتشمل أدوات حقوق الملكية ما يلي:

- الأسهم العادية
- الأسهم الممتازة
- **القيمة العادلة:** هي المبلغ الذي سيتم استلامه إذا تم بيع الاصل أو دفعه لتسديد الالتزام.
- **الأصل المالي:** هو أي أصل يكون عبارة عن:

أ- النقد.

ب- أداة حق ملكية لمنشأة أخرى.

ت- حق تعاقدي لقبض نقد أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى، أو حق تعاقدي لمبادلة أصول مالية أو التزامات مالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المحتمل أن تكون إيجابية .

مثال 1:

ابرمت الشركة (س) في 11/1/ 2023عقد اجل لشراء 10000 يورو حيث يبلغ سعر الصرف0.95دينار / يورو. وبتاريخ تنفيذ العقد 31 /2023/12 بلغ سعر صرف اليورو 1.1 دينار/يورو.

في هذه الحالة فإن شروط العقد ايجابية لأن سعر اليورو ارتفع عن السعر المتعاقد عليه في العقد الأجل با 0.15 دينار لكل يورو ، وبالتالي فإن هناك أصل مالي بتاريخ 2023/12/31 باسم أصول مالية عقد آجل يورو بقيمة 1500 دينار (10000 × 0.15).

وبالتالي فإن الأصل المالي ينشأ عند وجود حق تعاقدي لاستلام نقد أو أي أصل مالي آخر.

من الأمثلة على الأصول التي تعتبر أصول مالية:

- ✓ النقد.
- ✓ الاستثمارات المالية في شكل أسهم الشركات الأخرى.
- ✓ الذمم المدينة (حقوق مالية للمؤسسة لدى الغير.
- ✓ القروض والسلف الممنوحة للغير.
- ✓ الاستثمارات المالية في السندات (تكون المؤسسة المشترية السندات).

- ✓ الأصول المالية المشتقة.
- ✓ الذمم المدينة لعقد الايجار التمويلي.

لكن توجد أصول قد تبدو اصول مالية لكنها في حقيقة الامر لا تعتبر كذلك لأنها لا تتضمن نشوء حق باستلام نقد او أصل المال اخر ومن امثلتها:

1. **الأصول غير المتداولة الملموسة:** (مثل المباني والعقارات والمعدات الخ) حيث لا تؤدي إلى نشوء حق مالي باستلام النقد أو أصل مالي آخر.
2. **الأصول غير الملموسة:** مثل براءة الاختراع وحقوق الملكية الفكرية وغيرها حيث لا تؤدي إلى نشوء حق مالي باستلام النقد أو أصل مالي آخر.
3. **المصاريف المدفوعة مقدما** : ترتبط هذه الأصول بالحصول على البضائع أو الخدمات في المستقبل لكنها لا تؤدي إلى نشوء حق باستلام النقد أو أصل مالي آخر.
4. **الإلتزام المالي:**

التزام تعاقدي لتسليم النقد أو أصل مالي آخر لمنشأة أخرى، أو لتبادل الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المحتمل أنها غير إيجابية.

مثال (2):

ابرمت الشركة (س) في 2023/1/1 عقد أجل لشراء 10000 يورو بسعر أجل0.95 دينار/ يورو وبتاريخ ممارسة للعقد، وفي تاريخ 2023/12/31 بلغ سعر صرف اليورو 0.75 دينار / يورو.

في هذه الحالة فإن شروط العقد غير ايجابية لأن سعر اليورو انخفض عن السعر المتعاقد عليه في العقد الأجل بمقدار 0.20 دينار لكل يورو (0.75 -0.95) وبالتالي فإن هناك التزام مالي بتاريخ 2023/12/31 باسم التزامات عقود آجلة يورو بقيمة2000 دينار (10000×0.20)

ومن أمثلة على الالتزامات التي تعتبر التزامات مالية:

- الذمةم الدائنة (الالتزامات المالية من المؤسسة اتجاه الغير)
- القروض التي يتم الحصول عليها من منشآت أخرى.
- السندات الصادرة وأدوات الدين الأخرى الصادرة عن المنشآة.
- الذمم الدائنة لعقد الإيجار التمويلي.
- الإلتزامات المالية المشتقة، مثل التزامات عقود الخيار والتزامات العقود الآجلة .

البنود التي قد تبدو التزامات مالية، لكنها في حقيقة الأمر لا تعتبر كذلك لأنها لا تتضمن نشوء حق حالي بدفع نقد أو أصل مالي آخر ومن أمثلتها:

- **الإيرادات المؤجلة:** ترتبط هذه الالتزامات بالتسليم المستقبلي للبضائع أو الخدمات ولكنها لا تؤدي إلى نشوء التزام تعاقدي بدفع النقد أو أصل مالي آخر.
- **مخصص ضمانات البضاعة المباعة:** ترتبط هذه المخصصات بالتزام بتقديم خدمات مستقبلية، لكن لا تؤدي الى وجود التزام تعاقدي بدفع نقدية أو أصل مال أخر.
- **التزامات (أو أصول) ضريبة الدخل:** لا تعتبر هذه الالتزامات (أو الأصول) تعاقدية بل يتم فرضها وفق متطلبات قانونية.
- **الالتزامات الاستنتاجية:** لا تعتبر التزامات مالية لأنها لا تنتج عن عقود مع الغير وتعالج بموجب معيار المحاسبة الدولي (37).

مثال (3):

ظهرت البنود التالية في دفاتر الشركة "س":

- ✓ النقد.
- ✓ السبائك الذهبية.
- ✓ أوراق القبض التجارية.
- ✓ الاستثمار في شهادات الإيداع الصادرة عن البنوك.
- ✓ الاستثمارات في الأسهم دون وجود تأثير هام المستثمر على الشركة المصدرة.
- ✓ الاستثمار في الأسهم مع وجود سيطرة.
- ✓ المصاريف المدفوعة مقدما.
- ✓ الذمم المدينة والدائنة لعقد الايجار التمويلي.
- ✓ الإيرادات المؤجلة.
- ✓ مخصص قضايا مقامة على المنشأة.

المطلوب: حدد اي من البنود المذكورة اعلاه يستوفي تعريف الأداة المالية، واي منها يندرج ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (32).

حل المثال:

البند	ينطبق عليه تعريف الأداة المالية	يعتبر ضمن نطاق الأدوات المالية بموجب المعيار 32
النقد	نعم	نعم: ينص المعيار على أن النقد من الأصول المالية
السبائك الذهبية.	لا: هو يعتبر سلعة	لا
أوراق القبض التجارية .	نعم: لأن حاملها لديه الحق بإستلام نقد في المستقبل.	نعم: وتعتبر أصل مالي لأن حاملها لديه حق تعاقدي لإستلام نقدية.
الاستثمار في شهادات الإيداع الصادرة عن البنوك.	نعم :لأن حاملها لديه الحق بإستلام نقد في المستقبل.	نعم، وتعتبر أصل مالي لأن حاملها لديه حق تعاقدي لإستلام نقدية.
الاستثمارات في الأسهم دون وجود تأثير هام للشركة (س) على الشركة المستثمر بها.	نعم	نعم: وتعتبر أصل مالي لأن حاملها لديه حق تعاقدي لإستلام نقدية.
الاستثمار في الأسهم حيث يكون للشركة "س" سيطرة على الجهة المستثمر بها.	نعم	لا
المصاريف المدفوعة مقدما.	لا: لأنه لا ينتج عنها تسليم أو تبادل للنقد أو أدوات مالية أخرى.	لا
الذمم المدينة والدائنة لعقد الإيجار التمويلي.	نعم	نعم

الإيرادات المؤجلة.	لا	لا
مخصص قضايا مقامة على المنشأة.	لا	لا: بل تقع المخصصات ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي "37."

4. متطلبات المعيار الرئيسة:

أولا: التصنيف كالتزام أو حق ملكية.

إن المبدأ الأساسي في تصنيف الأداة المالية أو الأجزاء المكونة لها التي تصدرها المنشأة عند الاعتراف الأولى بها باعتبارها التزام مالي أو أداة حق ملكية يتم وفق جوهر العقد المبرم مع الغير وليس اعتماداً على الشكل القانوني، وانسجاما مع تعريف كل من الالتزام المالي وأداة حق الملكية.

وبالتالي إذ إذا كان هناك التزام تعاقدي لدفع النقد أو تسليم أصل مالي آخر، فإن الأداة المالية تلبي تعريف الالتزام المالي حتى لو كانت تبدو شكلاً على أنها أداة حق ملكية. بغض النظر إذا ما كان عقد الالتزام مشروط بممارسة الطرف الآخر حقه في طلب التسديد له.

ومن الأمثلة على الأدوات المالية التي تبدو على أنها أدوات حقوق ملكية، في حين أنها تستوفي في جوهرها تعريف الالتزام المالي، **ويجب المحاسبة عنها كالتزامات مالية:**

- الأسهم الممتازة التي تتطلب رد قيمتها لحامليها من قبل الجهة المصدرة لها مقابل قيمة محددة أو قابلة للتحديد في المستقبل.
- الأسهم الممتازة العادية التي لا يوجد لها تاريخ استحقاق محدد، ولا يوجد على مصدرها التزام تعاقدي لدفع أي نقدية فإنها تعتبر نوع من أنواع حقوق الملكية.
- أي أداة مالية تعطي حاملها الحق في إعادتها إلى الجهة المصدرة مقابل نقد أو أصل مالي آخر.

ثانيا: الأدوات المالية المركبة.

تتميز بعض الأدوات المالية التي تصدرها المنشأة بأنها تشمل جزئين جزء يمثل التزام وجزء يمثل حقوق ملكية وهي ما تسمى بالأدوات المالية المركبة. في هذه الحالة يتطلب معيار المحاسبة الدولي (32) عرض الأداة المركبة عند الإصدار كالتزامات مالية أو أدوات حقوق الملكية بشكل منفصل وبما يتلائم مع تعريف كل من الإلتزام وحقوق الملكية.

ومن الأمثلة على ذلك القروض المستحقة على المنشأة مع وجود خيارات ممنوحة للمقرض لشراء أسهم المنشأة والقابلة للتحديد ومن الأمثلة الأخرى **السندات القابلة للتحويل** لعدد محدد من الأسهم العادية والتي تتكون من جزئين **الجزء الأول**: يمثل التزام تعاقدي بدفع الفائدة الدورية وسداد المبلغ الأصلي للسندات بالقيمة الأسمية عند الاستحقاق إذا احتفظ حامل السندات بها حتى الاستحقاق ولم يطلب تحويلها لأسهم عادية، ويلبي هذا الجزء تعريف الإلتزام المالي لوجود التزام تعاقدي بدفع نقدية.

أما الجزء الثاني: يمثل حق ملكية ممثلاً بخيار حق التحويل لأسهم الممنوح الحامل السندات، ويستوفي هذا الجزء تعريف أداة حقوق الملكية.

ويتم الإبلاغ عن الفائدة والتوزيعات والأرباح والخسائر المتعلقة بالأداة المالية المصنفة كإلتزام من خلال قائمة الدخل، وبالتالي فإن توزيعات الأرباح المدفوعة للأسهم الممتازة المصنفة كالتزامات تعالج كمصروفات. أما توزيعات الأرباح لحملة الأسهم العادية يتم تحميلها مباشرة على حقوق الملكية.

كما يتم فصل مكونات الأداة المالية المركبة إلى التزام وأداة حق ملكية من خلال تحديد القيمة العادلة لعنصر الإلتزام أولاً، ومن ثم تخصيص المبلغ المتبقي لعنصر حق الملكية ولا يجوز أن يتم تحديد القيمة العادلة لعنصر حقوق الملكية أولا.

أي أن **قيمة جزء حقوق الملكية (الأسهم) =القيمة العادلة للأداة المركبة – القيمة العادلة لعنصر الإلتزام.**

ثالثا. أسهم الخزينة.:

عندما تقوم شركة ما (أو إحدى شركاتها التابعة) بشراء أسهمها المصدرة أو أداة حقوق ملكية أخرى من السوق المالي، تسمى هذه الأسهم المشتراة بأسهم الخزينة وبالتالي فإن هذه الأسهم لا تعتبر متداولة خلال فترة إقتناء الشركة لها، وتظهر أسهم الخزينة بالتكلفة في ميزانية الشركة في بند منفصل مطروحة من حقوق الملكية. ويتم معالجتها كما يلي:

أ- يتم إثباتها عند الإقتناء بالتكلفة.

ب- عند بيع تلك الأسهم لا يعترف بأرباح البيع ضمن قائمة الدخل وانما ضمن مكونات حقوق الملكية باسم "رأس المال الإضافي المدفوع – أسهم خزينة".

ت- عند بيع أسهم الخزينة بخسارة يتم تحميل الخسارة على حساب رأس المال الإضافي المدفوع – أسهم خزينة، وإذا كانت خسارة البيع أكبر من رصيد هذا الحساب يحمل الباقي على الأرباح المحتجزة.

مثال (4):

لدى شركة الأهلية مليون سهم عادي مصدرة قيمتها الاسمية دينار واحد للسهم، وقد تمت العمليات التالية:

- في 1 /2024/7 قامت الشركة بشراء 1000 سهم من السوق المالية بسعر 6 دنانير للسهم شاملة عمولات الشراء نقدا.
- في 2024/9/1 باعت الشركة 400 سهم بسعر 10 دنانير للسهم نقداً.
- في 2024/10/1 باعت الشركة 600 سهم بسعر 3 دنانير للسهم نقداً.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية للعمليات السابقة في دفاتر الشركة الأهلية وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (32).

حل المثال:

- عند الشراء:

2024/7/ 1

		من ح / أسهم الخزينة	6000
		الى ح / النقدية	6000

- عند بيع جزء من الأسهم بربح يبلغ (10-6) ×400=1600دينار والتي تعتبر راس مال إضافي-أسهم خزينة، يتم اعداد القيد التالي:

2024/9/1

		من ح/ النقدية (400×10)	4000
		الى ح/ أسهم الخزينة (400×6)	2400
		ح/ راس مال إضافي – أسهم خزينة	1600

- عند بيع جزء من الأسهم بخسارة يبلغ (3-6) ×600=1800دينار يتم تخفيض رصيد حساب راس المال الصافي – أسهم خزينة والفرق يحمل على الأرباح المحتجزة، يتم اعداد القيد التالي:

- 2024/10/1

		من ح/ النقدية (3×600)	1800
		ح/ راس مال إضافي – أسهم خزينة	1600
		ح/ أرباح محتجزة	200
		الى ح/ أسهم الخزينة (6×600)	3600